الباب الأول
في
الملكيـــة

الباب الأول

الملكـــية

الفلسفة العامة للملكية:

١- الملكية الخاصة ملازمة للوجود الإنساني، ومرتبطة بالطبيعة البشرية، وأنه مهما بذل من جهد لإلغائها في المجتمع الإنساني فلن ينجح فلابد من الاعتراف بها والتسليم بضرورة وجودها.

٢- والملكية الخاصة إذا تركت مطلقة بدون ضوابط وقيود تجر على المجتمع الإنساني بعامة، وعلى أصحابها بخاصة، مظاهر الاستغلال والظلم والمعاناة والضرر .. لذا يجب أن تكون الملكية الفردية في المجتمع الإنساني ملكية مقيدة بقيود تمنع تحولها أداة للترف والإسراف والظلم والاستغلال.

٣- وأن استقرار المجتمع الإنساني وتحقيق تقدمه وتأمين الحياة الكريمة لكل فرد فيه يقتضي تحميل أصحاب الملكيات الخاصة واجبات مالية متعددة كافية للوفاء بحاجات المجتمع وتحقيق الحياة الكريمة لجميع الأفراد فيه.

٤- والملكية الخاصة إذ ذاك حق فردي مصون لا يجوز المساس به مادام صاحبه يلتزم في استعماله له بالقواعد المقررة لضبطه وتنظيمه، ويؤدي ما يجب عليه فيه، فأساس احترام الملكية الخاصة التزام صاحبها بواجباته وقيامه بمسئولياته المقررة فيها.

٥- والملكية الخاصة ليست هبه المجتمع لأفراده يمنحها ويمنعها أصحاب السلطة فيه وقت ما يريدون، وهي في الوقت نفسه ليست حقاً مطلقاً للأفراد لا يقبل التقييد والتحديد .. إنما هو حق فردي مقيد للجماعة حق فيه يعود بالخير والنفع على أصحابه وأسرهم ومجتمعهم أساس تقريره بهذه الكيفية استخلاف الإنسان في الأرض.

٦ـ الملكية العامة أساس مهم من أسس التنظيم الاقتصادي تتكامل مع الملكية الخاصة في تحقيق مصالح المجتمع الإنساني، فلا يصح الأخذ بإحدى الملكيتين واعتبار الخروج إلى الأخرى استثناء تمليه الظروف والأحوال.

٧ـ وظيفة الدولة أن تسهر على تطبيق القواعد المنظمة للملكية وأن تحميها من أن تنقلب وسيلة للظلم وأداة للاستغلال. أو أن تقصر في أداء ما عليها من وظائف اجتماعية وأسرية وشخصية .

٨ـ تحقيق توزيع عادل للثروة وتأمين الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع قاعدتان مهمتان من قواعد التنظيم الاقتصادي للمجتمع يجب تطبيق القواعد المحققة لهما إلى جوار تطبيق القواعد المنظمة لكل من الملكيتين الخاصة والعامة.